WEAVING حياكة

الفعل السياسي

النسوي

FEMINIST

POLITICAL

ACTION

«النسوية فعل سياسي بشكل خاص»

إحدى المشاركات في الملتقى

المؤلفة: علا صالح

تصميم الجرافيك: علي مصطفى

تصميم الغلاف: ياسمين فناري

© بدائل ٢٠٢٢ برلين ، ألمانيا. كل الحقوق محفوظة. لا تجوز طباعة أي أجزاء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجها أو استخدامها بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن كتابي مسبق من بدائل.

تم دعم هذا البحث من قبل صندوق المرأة للسلام والشؤون الإنسانية (WPHF) والرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (WILPF). المسؤولية عن المحتوى تقع بالكامل على عاتق المنشئ. لا يشارك WPHF و WLIPF بالضرورة الآراء والتفسيرات الواردة في هذا المنتج.

بدائل هي منظمة غير حكومية، تأسست في عام ٢٠١٣، تتبنى النهج الحقوقي في عملها. تتمثل رسالتنا في تبني العدالة التحويلية كأساس لسلام حقيقي ومستدام في سوريا. من خلال دعم البدائل المملوكة محلياً، نسعى إلى دعم نطاق وتأثير العمل المدني الشامل على مستوى القاعدة الشعبية وصولا الى الحقيقة والفهم الشاملين داخل السياق السوري وحوله.. يجمع نهجنا بين جهود الدعم المباشر وبناء القدرات ومبادرات تشكيل السرديات من القاعدة إلى القمة، بما في ذلك البحث والتاريخ الشفوي والمناصرة، ليمتلك جميع السوريين والسوريات المعرفة والأدوات اللازمة لبناء مجتمع غد تعددي وقائم على الحقوق.

جدول المحتويات

مقدمة ٥

الفعل السياسي النسوي من أجل نتائج سلام تعددية ٦

سيميولوجيا الإدماج والتأثير ٦

في مديح النساء المتمردات ٩

لماذا علينا السعي للإشراك؟ ١١

من المحلي إلى الوطني ١١

السلطة والإشراك ١٢

أزمة الشرعية ١٤

الإصلاح الجذري ١٦

المبادئ العامة للإصلاح الجذري: ١٧

المواضيع ذات الأولوية وآليات الإصلاح الجذري: ١٧

الجهات الفاعلة المستهدفة: ١٧

سرد الرؤية ١٨

توصيات استشرافية ٢٠

من الإشراك إلى التأثير ٢٠

إنهاء التفاوت الرقمي ٢٠

التضامن الإقليمي والمكاسب المحلية ٢١

الشجاعة والقيادة النسائية في الفكر السياسي ٢١

ملاحظات ختامية ٢٢

مقدمة

تعاني جهود السلام الدولية في سوريا من الركود، وتنافس المصالح الإقليمية يسدّ جميع آفاق العمليات السياسية. حرب روسيا على أوكرانيا حوّلت انتباه العالم عن النزاعات طويلة الأمد، بما في ذلك الصراع المستمر لأكثر من أحد عشر عاماً في سوريا. في الحقيقة، يشعر السوريون والسوريات بانعدام ثقة وخذلان تجاه الجهات الدولية.

بالنظر إلى الإطار الزمني للأحداث في سوريا، منذ اندلاع الثورة عام ٢٠١١ وحتى الإعياء الذي ساد في السنوات العشر الماضية، نجد أن المعارف التي تتناول تطور الأحداث والعمليات والشخصيات المؤثرة تظهر على شكل لقطات زمنية متقطعة ومتباينة، وليس كسلسلة أحداث مترابطة. نتيجة لذلك، فإن تباين السرديات حول أحداث معينة مربك للمراقب الخارجي.

هذه الصورة القاتمة تزيد من أهمية الانخراط بالمساحات والمساعدة على إعادة التفكير وإعادة التخيل بشأنها. لذلك عقدت منظمة بدائل ملتقاً حوارياً على مداريومين، جمع ٢٧ ناشطة سياسية ونسوية من سوريا في المسار الأول والثاني والثالث. الملتقى الموسوم بـ«حياكة الفعل السياسي النسوي» عُقد في برلين يومي ٢١ و٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٢. كان هدف إقامة الملتقى خلق مساحة للتفكير والتخيل تيسر للسوريات الناشطات في العمل السياسي والنسوي بإعادة تخيل عمليات السلام والسياسة في سوريا. تقدم هذه الورقة خيوط النقاشات والأسئلة المطروحة في الملتقى، بالإضافة لتأملات المؤلفة.

الفعل السياسي النسوي من أجل نتائج سلام تعددية

يتطرق هذا القسم إلى النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي لإشراك السوريات والسوريين في عمليات بناء السلام والسياسة في سوريا. كما يعرض رؤية الناشطات السياسيات والنسويات السوريات فيما يخص إشراك للآخرين ضمن حراكهن، وكذلك نظرتهن إلى تجربتهن هن بعد مشاركتهن في شتى العمليات السياسية. كما يحدد هذا القسم مفهوم الإشراك بما يتجاوز الوصول والتواجد، ويقدمه كاستراتيجية قاعدتها التأثير والمقدرة، وهما شرطان أوليان حاسمان لتحقيق المشاركة الحقيقية. كذلك يقدم هذا القسم فهماً للإشراك بصفته استراتيجية لتحفيز العمل والتفكير السياسي والنسوي، وجزءاً جوهرياً لإنتاج مخرجات سلام تعددية.

سيميولوجيا الإدماج والتأثير

لا يقتصر الإدماج على من يتم إشراكه، بل يشتمل على ما يتم إشراكه أيضاً. لهذا علاقة بنوعية مساحة الإشراك، والقضايا التي يمكن طرحها فيها، إما تبعاً لديناميكيات القوى أو غياب الإرادة لتجاوز الأجندات الموضوعة مسبقاً. كما تشير عملية الإشراك إلى المعارف التي تعطى قيمة وعملية الفلترة المخصصة لتحديد ذلك. هناك تبعات جندرية لكل ما سبق وعليه حتى تكون مشاركة النساء مؤثرة، ينبغي إدماج أولويات واهتمامات النساء السوريات في كافة الأجندات السياسية.

إن وجود النساء السوريات ووصولهن إلى الفضاءات السياسية السورية والعالمية لا يسفر بالضرورة عن إدماج مصالح النساء وأولوياتهن، وذلك لأسباب عديدة. مثلاً، قد لا تؤخذ النساء بجدية كافية عندما يتحدثن عن «الأولويات الجندرية» ضمن الفضاء السياسي المتعلق بالنزاع السوري الذي يهيمن عليه الرجال محلياً ودولياً. وأحياناً قد يُدعَين للتحدث فقط عن ما يسمى «ب[1]قضايا المرأة»، بشكل يميّع نفوذهن السياسي.

١ غالباً ما يستخدم تعبير «قضايا المرأة» في الفضاء السياسي لإقصاء النساء من النقاشات السياسية والإقتصادية، والعسكرية أو الأمنية

علاوة على ذلك، يتطلب التأثير تغييراً في السرديتين البصرية والتحريرية. فالسوريات في المجال السياسي يظهرن كمجموعة متجانسة يمكن مبادلة أعضائها، مع استثناءات نادرة في المسار الأول. وترتبط سيميولوجيا تصوير النساء (أو العلامات والدلالات والرموز غير الصريحة)، سواءً في السرديتين العامة أو الرسمية والخاصة أو غير الرسمية، بشكل وثيق بتأثيرهن. هنا، يلعب الإعلام دوراً أساسياً في تشكيل صورة النساء وتحديد موقعهن في المجتمع والمخيال الشعبي. فمن لافتات الشوارع إلى التغطيات الإخبارية، يجري تصوير النساء السوريات بالدرجة الأولى كعناصر ينبغي حمايتها، أو أمهات أو مقدمات رعاية. ونادراً جداً ما تصل قصص النساء القياديات في المجتمع المحلي أو الفاعلات السياسيات إلى وسائل الإعلام الرئيسية، وبالتالي إلى أنظار أو مسامع الجمهور. وغالباً ما تقتصر مثل هذه التغطية على المنصات السمعية-البصرية أو التحريرية المتخصصة، مثل محطات الإذاعة والبودكاست المعنية بالنساء، أو منافذ الاتصال الخاصة بمنظمات حقوق النساء، إلخ.

إن معاملة النساء السوريات كمجموعة متجانسة يمكن مبادلة أعضائها يغيّب وجوه القيادة على مختلف المستويات ويعكس عدم اعتراف حقيقي بقدراتهن ومكانتهن السياسية. لو طُلب منك تخيل امرأة سورية، فما هي الصورة التي ستخطر على بالك أولاً؟

أو إذا طلب منك التفكير بأسماء ثلاث قائدات سياسيات من سوريا في المسار الأول، فهل يمكنك ذكرهن؟ ماذا عن المسارين الثاني والثالث؟

إذا كانت سردياتنا تعكس فهمنا ومعتقداتنا، فإن سيميولوجيا الإدماج والتأثير تصبغ فهمنا للتعددية في السياق السوري.

بعد عشر سنوات على بيان جنيف ٢٠١٢، واعتماد عدة وسائل لإدماج النساء[٢] والمجتمع المدني الأوسع في دبلوماسية المسار الأول والأول اللاحق والثاني، لم تتحقق أي نتائج حاسمة، سواء في العمليات التي اختُتمت (أستانا وسوتشي) أوتلك التي لم تُختتم بعد (محادثات السلام السورية بلجانها الدستورية في جنيف). اعتبرت أغلبية المشاركات في المؤتمر تلك الوسائل أمراً لاحقاً بالعمليات، لا آليات مقصودة بنيت في الإطار المنطقي لهذه العمليات وتصميمها. ونظراً لطبيعتها، فقد نجت بعض هذه الوسائل (مثل الهيئة الاستشارية النسائية للمبعوث الخاص للأمم المتحدة في سوريا) بسبب الدعم الدولي وموقعها من هيكلية مكتب المبعوث الخاص إلى سوريا، إلى جانب التمويل المستدام. وقضت وسائل أخرى مماثلة بسبب تضاؤل الاهتمام والتمويل الدوليين، منها اللجنة الاستشارية النسائية للمعارضة السورية. أما في حالات ثالثة، فقد استلمت النساء زمام التنظيم، فاجتمعت الناشطات السوريات الفاعلات سياسياً وتواصلن مباشرة مع الجهات النسوية المانحة للحصول على الدعم من أجل إطلاق حركة سياسية نسائية سرعان ما أصبحت حركة نسوية تضم رجالاً ونساء سوريات. مع ذلك لم تتلق هذه الحركة دعماً سياسياً أو دولياً يعترف بمكانتها السياسية. لماذا اقتصر ضخ الدعم والاعتراف على الوسائل المستضافة ضمن الهياكل الدولية، بينما قوبلت الوسائل المحلية بتضارب الدعم ومحدوديته؟ ما يزال هذا السؤال بدون إجابة.

يعزى التحدي الذي يواجه مقاربات وآليات الإدماج في عمليات السلام والسياسة السورية إلى نوع من الدفع الخارجي لتحقيق توافق، مما يؤدي إلى تمييع تنوع المدخلات في هذه الآليات، فتُقصي من دون قصد اهتمامات وأولويات المجتمع الأوسع، وتقوّض قدرة هذه العمليات على تحقيق نتائج سلام تعددية.

مع التأكيد على ما سبق، فإن الاعتراف بتنوع تجارب النساء بناء على هوياتهن الجندرية، وكذلك انتماءاتهن العرقية والدينية وخلفياتهن الاجتماعية والاقتصادية، لا ينبغي أن يجعل مشاركتهن تقتصر على أساس الهويات، وإنما يجب أن يشجع إنشاء مساحات تقاطعية لمشاركتهن. فالإدماج الحقيقي يتطلب منظوراً إنصافياً (عادلاً) يعزز قوة النساء بشكل يستجيب لخصوصية تجاربهن، ويمكّنهن من تطوير أدواتهن الخاصة للمشاركة في كل القضايا بما يتجاوز الهويات المخصصة لها.

٢ غرفة دعم المجتمع المدني الخاصة بمكتب المبعوث الخاص، المجلس الاستشاري النسائي لمكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة، المجلس الاستشاري النسائي للمعارضة السورية، ومنصة غازي عنتاب المدعومة من قبل مكتب الخدمات الخارجية للاتحاد الأوروبي، وغيرها.

في مديح النساء المتمردات

«التحدي الذي يواجه الكوتا نسائية بدون مقاربة تحويلية للحوكمة المؤسسية هو أنها قد تمنح المناصب للنساء المطيعات، أي اللواتي يتبعن قيادة الرجل» - إحدى المشاركات في الملتقى

«النساء المتمردات» في هذه الورقة هن اللواتي ينحتن مساحات استجابة مدنية وسياسية خاصة بهن ضمن الهياكل التقليدية أو الأجسام الخاصة بالنساء. تجد هؤلاء القياديات أنفسهن عرضة للهجمات والافتراء والإقصاء. لذلك يمثل إنشاء مساحة آمنة تمهيداً ضرورياً من أجل مخرجات أصيلة في عمليات السلام والسياسة.

منذ عام ٢٠١٢، هناك شعور متزايد بتقلص مساحة سرديات النزاع والسلام المغايرة، والتي ضاعت بسبب السرديات المهيمنة للجماعات المسيطرة، وردود الفعل العنيفة والمكلفة على كل من «ينشق». على حد تعبير إحدى المشاركات:

«يرتكب أصحاب السلطة بجميع أشكالهم انتهاكات ضد القيادات النسائية، وبحق سرديات حقوق النساء بدرجات متفاوتة. مع ذلك ، فإن خيبة الأمل التي تشعر بها النساء داخل سوريا لا يقابلها سوى مقاومتهن للواقع اليومي».

يتطلب دعم هذه المقاومة:

- تحديد الطرق المختلفة التي تمكن النساء أن تقول «لا»؛
- كسر احتكار المشاركة؛
- محاربة وصم النساء اللواتي يرفضن الوضع القائم ويعترضن على إشكالية تصوير أدائهن على أنه «تخريبي»، خصوصاً حيث تواجه النساء الوصم لمجرد سعيهن للعمل في السياسة أو امتهانها.

يجب مراعاة عمل النساء السري والخصوصي وغير المسجل، ليس أقله تحت سلطات الأمر الواقع الحالية. ذلك يعني الإعتراف بالمساحات التي تصممها النساء وتمويلها وتمكينها، وفقاً لاحتياجاتهن المتعلقة بالسلامة والأمن. هذه الاستراتيجية ضرورية لخلق مساحات مدنية آمنة في البيئات المغلقة مدنياً.

علاوة على ذلك، من الضروري القيام بتمرين داخلي يقضي بخلق مساحات يتم فيها التخلص المعرفي من الممارسات المتجذرة في علاقات القوى الذكورية وسرديات السياسية و النزاع المهيمنة، هذا أمرٌ أساسي أيضاً لتحقيق قيادة فكرية نسائية. تتطلب مثل هذه المساحات وصولاً مختلفاً إلى المعارف والبيانات والمعلومات. وتوجد حاجة لمزيد من الاستفسارات حول ما يلي:

أ. ما هي الأدوات والممارسات والآليات التي تستخدمها النساء حالياً للتحرك داخل الأنظمة القائمة؟ إلى أي درجة تتأثر هذه الممارسات بمخلفات النظم الذكورية؟

ب. ما هي المعلومات أو المعارف التي لا تستطيع النساء الوصول إليها؟

ج. لماذا الحال على ما هو عليه؟ وما المطلوب لتغييره؟

لكي نصل إلى القيادة الفكرية والأفكار المستقلة النسائية، نحتاج إلى التركيز على الظروف المحيطة بالنشاط المدني والسياسي للنساء السوريات. فتحقيق القيادة الفكرية للسوريات يضمن أن الأصوات الحقيقية لمختلف النساء تؤثر فعلاً على مخرجات السلام التعددية.

لماذا علينا السعي للإشراك؟

يعتبر الإشراك (بمعنى الإدماج والاستيعاب)، ولا سيما المشاركة الهادفة لمختلف النساء في الحياة العامة، جزء لا يتجزأ من عمليات بناء الديمقراطية. أثارت إحدى المشاركات مسألة العماء الجندري في جهود بناء الديمقراطية في سوريا، حيث تعتبر مشاركة المرأة في الفضاء العام بوصفها « أمراً إضافياً» لا قاعدة أساسية لبناء الديمقراطية، خصوصاً على المستوى المحلي. غالباً ما تواجه النساء خيارات صعبة بين الأسرة أو المهنة السياسية، وذلك في بيئة تشوه العمل السياسي للمرأة أو تجعل من المشاركة في المساحات السياسية الأساسية بالنسبة لمن يقمن بأعمال رعاية غير مدفوعة الأجر أمراً شديد الصعوبة.

من المحلي إلى الوطني

تبيّن أن مشاركة النساء تزداد عندما يكون هناك ضغط متزايد من أصحاب السلطة السياسية والاقتصادية الرسميين وغير الرسميين. كانت النساء أكثر تمثيلاً على المستوى البرلماني منهن على مستوى المجالس المحلية، حتى قبل اندلاع الثورة والنزاع اللاحق. إشراك النساء في المجالس المحلية ضرورة نسوية، لأن مسؤوليات المجالس المحلية قريبة جداً من المسائل ذات تبعات جندرية عميقة، خصوصاً في الفضاء الخاص. من أمثلة هذه المسائل الخدمات الأساسية، وتوثيق السجلات المدنية، وسندات الأراضي والممتلكات.

المجالس المحلية السورية متشظية في الوقت الحالي، تعيقها عمليات النزوح المتعددة وهيمنة سلطات الأمر الواقع. ووفقاً للمشاركات في الملتقى، فإن التكوين العملياتي للمجالس المحلية معزول ومغلق. فلكل مجلس محلي إيقاع عمل خاص به، ولا يوجد إلا القليل من التنسيق بين المجالس في نفس المحافظة. ثمة تغيّب للاجتماعات العامة، وانعدام للشفافية، وتدخل مستمر لسلطات الأمر الواقع، وهو ما يدفع الأجندات النسوية والمدنية إلى هامش المشهد. عبر إصلاحات جادة، يمكن أن تصبح المجالس المحلية وسيلة لممارسات الإشراك والعمل السياسي النسوي من القاعدة للأعلى.

السلطة والإشراك

لا تزال النظرة إلى السلطة في السياق السوري[٣]، وسياقات أخرى في الحقيقة، تركز على نظرة الرجل الأبيض المالك للأرض[٤]. لذلك، ليس من المستغرب أن نرى كيف يتم تصوير الإشراك وممارسته، حتى داخل المجتمع المدني والبنى السياسية على المستوى المركزي والمحلي. فالإشراك وفقاً لهذا المنظور يخدم موضوعاً «أدنى درجة»، يحتاج إلى بناء قدرات وزيادة وعي من قبل المجموعة أو المجموعات المهيمنة، من دون تأمل في تباين الامتيازات أو المظالم التاريخية التي أثرت عليه. وفي كثير من الأحيان، تسعى النخب القلقة إلى إحلال توازن وهمي بين الحفاظ على مواقعهم الهشة ضمن هياكل يهيمن عليها الذكور في محافل دولية حساسة للنقد، وبين إمداد نساء أخريات بتمثيلات رمزية تجعل عملية الإشراك مرآة للمنظومة وليس أداة تمنح النساء وصولاً حقيقياً إلى مواقع نفوذ ندية. تقوم هذه النخب بقصد أو من دون قصد بوصد الأبواب.

يعد التمييز الدقيق في مفهوم «الوصول» أمراً أساسياً:

١. الوصول الذي يتعلق بحركة النساء عبر الدول، سواء عبر أنظمة التأشيرات أو المساحات الرقمية حين لا يمكن تحقيق التواجد الوجاهي. تتطلب المساحات الرقمية امتلاك النساء لمعارفها الأساسية لدى النساء وقدرتهن على تحمل تكاليف البنية التحتية للوصول الرقمي (الإتصال بالإنترنت، الهاتف الذكي أو الحاسب، الكهرباء، الوقت اللازم خارج أدوار الرعاية).[٥]

٢. نظم الوصول إلى المعلومات، والتي ينبغي أن تصمم بشكل يضمن خروج المعلومات من النخب إلى المجموعات النسائية القاعدية.

٣. الوصول إلى اللغة، بما يشمل إتاحة المعلومات باللغتين العربية والكردية، وضمان استخدام لغة واضحة للتعبير عن القضايا التقنية التي تهم الجمهور.

---

٣ سواء بسبب المخلفات الإستعمارية الفكرية أو ما يتم تصديره إلى السياق السوري من ممارسات «بيضاء»

٤ (Robtel Neajai Pailey, De-centring the 'White Gaze' of Development (2019

٥ عندما تشارك النساء من المنزل، غالباً ما يفعلن ذلك إلى جانب قيامهن بأعمال الرعاية. أما عندما يشاركن داخل المساحات المادية، فيتعذر عندها مطالبتهن بأعباء الرعاية الإضافية.

٤. إتاحة الوصول إلى المساحات، بشكل يضمن للنساء ذوات الإعاقة استخدام مرافقها، وأن تقدم هذه الأماكن دعماً للأمهات الوحيدات بتوفير مرافق للأطفال.

من الطرق المميزة التي تستخدم بها النساء وصولهن هي استغلال قدرتهن - المتزايدة قليلاً في البلدان المستضيفة للاجئين في أوروبا وأمريكا الشمالية - على إيصال رسائل المناصرة لسوريا. وذلك بدافع من القناعة بتأثير العمل الجماعي، فإنهن يربطن أيضاً صانعي السياسات والجهات المانحة بالجماعات السياسية النسائية ومنظمات حقوق النساء.

علاوة على ذلك، ركزت نقاشات الملتقى حول الإدماج على مسؤولية الجماعات المهيمنة، حتى ضمن المجموعات النسائية، فيما يتعلق بمشاركة المعلومات وجعل المعرفة الحقوقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في متناول النساء في المجتمع الأكبر، واللواتي يعانين من أولويات النجاة المتزاحمة، وليس لديهن إلا القليل من الوقت للتفكير في الحقوق أو السعي للحصول عليها. تزيد إتاحة هذه الأدوات من قدرة النساء على تكوين إرادة حاسمة للمطالبة بالحقوق وممارستها. مثل هذه الجهود التي تعالج عدم المساواة في لحظات التحول هي أعمال سياسية نسوية في جوهرها.

تتطلب مسألة الإدماج الداخلي تأملاً عميقاً حول من يتم دمجه أو شمله، وكيفية إشراك النساء ضمن الحركات، ومن يتم استبعادهن. هذه أسئلة نحتاج إلى الإجابة عليها بصفتنا ناشطات في الخارج والداخل.

أزمة الشرعية

الشرعية مفهوم غير متجانس ويعتمد للغاية على سياق استخدامه. غالباً ما يسن أصحاب السلطة ما هو شرعي وما ليس شرعياً في السياقات القمعية، وكثيراً ما يستخدمون المصطلح ضد مشاركة النساء السياسية زاعمين أنهن يفتقرن إلى الشرعية في الساحة السياسية. إن ابتكار فهم مشترك لتعبيرات الشرعية في السياق السوري، بما يشمل التفريق بين الشرعية المتصورة الإيجابية والسلبية، والتعرف على مصادر استمداد الجهات الفاعلة المختلفة للشرعية، هو بالمحصلة فهم لمظاهر القوة هذه، كما أنه دعوة لتطوير سردية نسوية حول الشرعية السياسية والمطالبة بها في هذا السياق.

تستمد النساء شرعيتهن في السياق السوري مما يلي بالدرجة الأولى:

- أحقية المطالب .
- الاستجابة للاحتياجات.
- أطر العمل والاتفاقيات الدولية .
- نتائج الانتخابات المحلية الديمقراطية في اللجان الصغيرة أو المجالس المحلية[٦] .
- الدعم المجتمعي.
- الدعم القاعدي والتمتع بقاعدة شعبية.

أظهرت النقاشات تراجعاً متواصلاً لحجم الدعم المجتمعي والقاعدة الشعبية للنساء السوريات، بسبب تقوض المساحات المدنية الديمقراطية، والترهيب، وهيمنة السرديات التي تروج لها سلطات الأمر الواقع ضد مشاركة النساء في المجال العام، وضد حقوق النساء إجمالاً.

٦ الإشارة إلى المجالس المحلية متغيرة حسب الوقت وتشير في المقام الأول إلى السنوات الخمس الأولى من تشكيلها.

كما ركزت النقاشات على المحاولات النفعية لاستمداد الشرعية، حيث تتم دعوة النساء السوريات بشكل صوري لشرعنة عمليات أو مجموعات لا تمنح قوة حقيقية للنساء ولا توفر مساحة عمل خاصة بهن. ينطبق ذلك على المسارين الأول والأول اللاحق، حيث النساء إما غير مسيّسات أو تحت ضغط تشكيل توافق سطحي. تنطبق ديناميكيات مماثلة على النساء في التشكيلات السياسية المحلية، حيث يُتوقع من النساء أن يرددن صوت الجماعات التي ينتمين إليها، لا أن يشكّلنها أو يعدن تشكيلها. هناك شعور عام بوجود سقف شفاف يحدد ما يمكن وما لا يمكن للنساء قوله، ومن لا يمتثلن لذلك يجري استبعادهن.

إن قبول المجتمع الدولي أوصمته إزاء ما تحدده سلطات الأمر الواقع أو أصحاب السلطة على أنه شرعي يمنح تفوقاً لهذه الجماعات على حساب الجماعات المشروعة وغير العنفية، كما يتجاهل إشكالية المساءلة.

هناك اعتراف بوجود عجز في بنية المساءلة المحلية، والتي تقتصر بشكل أساسي على تدابير المساءلة الاجتماعية. ربما يمثل توفير المساحة للفشل مع ضمان التحسين والالتزام بالتغيير أسلوباً ناجحاً للتعامل مع عدم رغبة الجهات السياسية بالخضوع للتدقيق، أو الخوف من «الإلغاء». المساءلة يجب أن تتحول من كلمات إلى أفعال، ومن مساءلة رأسية إلى مساءلة أفقية للالتزامات الجماعية بمشاركة النساء الحقيقية في عمليات السلام والسياسة في سوريا.

لذلك، تُقترح الإجراءات التالية لضمان عدم إسباغ الشرعية قسراً أو حصرها بتأييد سطحي:

١. تشجيع الهيئات والجهات السياسية على تطوير ممارسات رصد وتقييم فعالة.

٢. تأمين حلقات تغذية راجعة ونقد فعال بين الجهات والهيئات الدولية والمحلية الفاعلة سياسياً مع قواعدها وأصحاب الحقوق المعنيات.

٣. توفير موارد ودعم لعمليات إعادة التفكير بهيكل المساءلة المحلي وتطبيق نتائجه.

الإصلاح الجذري

بعد عشر سنوات من تجارب السياسات الدولية المطبقة من الأعلى للقاعدة، حان الوقت للاستماع بهدف التغيير، والتصرف بناءً على رؤى نسوية تكتيكية واستراتيجية تطورها «السوريات والسوريون من أجل السوريات والسوريين».

عشر سنوات تدعو إلى وقفة لإعادة التفكير وإصلاح الهيئات السياسية الوطنية والدولية المشاركة في العمليات السياسيج وعمليات السلام في سوريا، والاعتراف بالهيئات والجماعات المقصاة بشكل ممنهج عن طريق ادعاء استبداليتها. أثر هذا الإقصاء إلى حد كبير على التنظيم السياسي للنساء السوريات. لذلك ثمة حاجة ماسة للتعرف على وجوه التنظيم السياسي للسوريات والاعتراف بها.

انخرطت المشاركات في الملتقى في تمرين إعادة تخيل، تناول استفسارات حول صنع واستدامة السلام بشكل نسوي في سوريا. يعرض هذا القسم المكونات المقترحة للإصلاحات الجذرية كما تصورتها النساء السوريات المشاركات في الملتقى.

قبل كل شيء، تتطلب هذه المقاربة التزاماً مستمراً وضمانات استدامة. تتطلب العمليات التحويلية التزامات طويلة الأمد، وتطوراً تدريجياً، وفهماً عميقاً من مجتمع المانحين أن لدى كل مرحلة متطلبات وعوائق ومخاطر تخصها. المطلوب هو المزيد من الشجاعة من طرف المانحين لتقاسم المخاطر بشكل فعلي، ومقاومة الجداول الزمنية القصيرة، والمشاركة في تفكيك العقبات.

يجب أن تنبع هذه الرؤية من السوريات والسوريين ولأجل السوريات والسوريين، وأن يتم تجريبها، والبناء على أفضل الممارسات فيها والدروس المستفادة منها، مع ضمان وجود مساحة للابتكار.

المبادئ العامة للإصلاح الجذري:

- الإصلاح الجذري يخلق مساحات مفتوحة تشاركية وتعددية وأفقية للابتكار المشترك.
- ينطلق من قاعدة شعبية والاستجابة للحلول محلية المنشأ.
- يضمن الشفافية.
- يتضمن هيئات مساءلة وآليات رقابة .
- يقترح حلول استراتيجية للمشكلات المحددة، تسبغ عليها القواعد الشعبية شرعية وقبولاً أوسع نطاقاً .
- يتمتع بالمرونة والتأمل داخلياً وخارجياً.
- بتمتع بعلاقة قوية بالسياق.
- يبني على التجارب السابقة ويتعلم منها.

المواضيع ذات الأولوية وآليات الإصلاح الجذري:

- نزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة الصغيرة.
- تحديد المسائل الخلافية، والجرأة في تناولها.
- الاعتراف بالتحديات التي تعود جذورها إلى ما قبل عام ٢٠١١.
- استغلال التكنولوجيا والمساحات الافتراضية بما يتجاوز التواصل ويدور حول جمع البيانات والتمكين الرقمي للنساء.

الجهات الفاعلة المستهدفة:

- المؤسسات الدينية.
- الشباب والشابات، خصوصاً من كبروا بعد ٢٠١١ .
- المجتمع الدولي: للتفاعل ووضع القضية السورية تحت الأضواء مجدداً.

سرد الرؤية

تبدأ الرؤية بإصلاح البنى السياسية التي أُنتجت خلال السنوات العشر الماضية، وذلك عبر ضمان استقلالية المؤسسات الوطنية، وبناء الشراكات مع الأفراد الذين يتمتعون بالمصداقية والثقة في تلك المؤسسات.

بنفس الوقت، وبالاستفادة من الإرهاق المرتبط بالنزاع، يجب أن تبدأ جهود إعادة إحياء القيم الجماعية و«الهوية الوطنية» من خلال بناء جسور على المستوى القاعدي بين مختلف المجتمعات المحلية. ينبغي تطوير هذه القيم الجماعية بحيث يصعب على أي جهة فاعلة إنكارها، بغض النظر عن موقفهم الإيديولوجي أو السياسي.

هذا يتطلب:

أ. الاعتراف باتساع طيف المجتمع المدني وتوفير الموارد اللازمة له، بما يتجاوز المنظمات غير الحكومية ويشمل الحركات القاعدية والمبادرات المحلية والنقابات، والوصول إلى النساء في جميع المساحات التي يقمن بالتنظيم السياسي فيها، بما يشمل ويتجاوز منظمات حقوق النساء. هذا ضروري لخلق كتلة حرجة من النساء في المجتمع على اتصال وثيق.

ب. خلق فضاءات للحوار، الإشراك فيها حقيقي، مع ضمان مشاركة أصحاب المصلحة في كل مجال، بهدف «انتخاب» هيئة تمثيلية.

ج. بناء مساحات مستدامة حول قضايا محددة بمشاركة أشخاص من خلفيات متنوعة ذات صلة.

د. ممارسة القيم الديمقراطية من دون الخوض في التسميات، والبناء على الممارسات المحلية الفعالة.

لضمان المشاركة الحقيقية للنساء، يجب إعادة تأهيل المساحات السياسية من منظور مستجيب للجندر، بحيث تصبح هذه المساحات مستجيبة لتفاوتات القوى، ومقاومة لضغوط الجماعات المهيمنة، وقادرة على عكس رؤى النساء وتجاربهن. ذلك يتطلب خلق مساحات للنساء المتخصصات والخبيرات حسب أنواع القضايا، والربط بين تلك المساحات والمؤسسات ذات الصلة والجمهور العام.

إن الاعتراف بالطبيعة المتشابكة للنضالات، وبأن غياب شخصيات نسوية خبيرة[٧] من مواقع صنع القرار في البنى والهياكل الدولية المشغولة بسوريا يؤثر على وصول النساء السوريات إلى تلك المساحات؛ يستدعي تجاوز عد النساء الموجودات في الساحة الدولية بناء على البيولوجيا، والإنتقال إلى تعزيز المقاربات النسوية لصنع السلام.

المكونات المذكورة أعلاه للإصلاح الجذري هي بداية المحادثة، ودعوة لتوسيع إعادة تخيل المساحات للنساء السوريات وتطوير قيادتهن وقوتهن السياسية الأصيلة.

٧ من السوريات وغير السوريات

توصيات استشرافية

من الإشراك إلى التأثير

ينبغي على مجتمع المانحين، والجهات الفاعلة المسؤولة عن تصميم عمليات بناء السلام، أن يدركوا أن المشاركة الفعالة للنساء تتجاوز الإشراك الذي غالباً ما يُختزل بإمكانية الوصول والتواجد، من دون تأثير حقيقي. إن الشرطين الأساسيين لممارسة التأثير هما: البيئة المواتية (تصميم المساحات التي تشمل النساء والسلوكيات المقبولة فيها)، وإطلاق العنان لإرادة النساء على اختلافهن؛ وذلك عبر تحديد وردم الفوارق المتعددة في إمكانيات الوصول إلى المعلومات واللغة (بما في ذلك اللغة التقنية)، والدراية السياسية، والقدرة على صنع القرار. يتطلب ذلك أيضاً توفير الموارد لأجل «إعادة تصور وإنشاء مساحات الإبداع المشترك» للنساء، لكي تتمكنّ من صقل رؤاهن حول جميع القضايا ذات الأهمية، ضمن مساحات لا يفرض فيها أصحاب السلطة سردياتهم.

إنهاء التفاوت الرقمي

هناك تركيز متزايد على الوسائل الرقمية لبناء السلام الموجه في المقام الأول إلى المنظمات الدولية. يجب توفير الموارد مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني المحلية والنسائية، سواء على صعيد البنى التحتية لبناء السلام الرقمي، أو «البرامج» والخبرات المتخصصة، من أجل النهوض بالمعرفة التقنية والرقمية، والتركيز على الجوانب الجندرية في الأمن السيبراني، وفهم التفاوت في الوصول الرقمي بين الرجال والنساء. وهذا يشمل نقل عمليات بناء السلام الرقمي إلى ما هو أبعد من منصات الاتصال، أي نحو استخدام البيانات والذكاء الاصطناعي في جمع آراء شرائح كبيرة من المجتمع.

التضامن الإقليمي والمكاسب المحلية

على مجتمع المانحين أن يفهم جهود التضامن وتبادل المعرفة القائمة، وأن يقدم لها الموارد بشكل مستمر. فلذلك أهمية بالغة في دعم نشوء الحركات العابرة للحدود. إن مجتمع المانحين يخلق من دون قصد جدراناً فاصلة بين نضالات النساء عندما لا يمنح الجهات النسوية الفاعلة التمويل الأدنى لاستهلال عملية ابتكار إقليمية تعاونية، تتمحور حول القضايا ذات الأولوية المشتركة والعمل السياسي النسوي في عمليات السلام. ولعل الكشف عن التحديات الإقليمية المشتركة التي تواجه مشاركة النساء السياسية في العمليات الرسمية قد يسفر عن مكاسب وطنية ومحلية.

الشجاعة والقيادة النسائية في الفكر السياسي

يجب على الدول الأعضاء والجهات الدولية أن تتحلى بالشجاعة في تطبيق إصلاحات جذرية مرتبطة بالجندر داخل مؤسسات ومساحات بناء السلام والسياسة، وأن تتحدى المفاهيم التقليدية للإشراك ومشاركة النساء. والأهم من ذلك، هناك حاجة لتحديد الأولويات والموارد، والاعتراف بوجود قدرات قيادية للفكر السياسي لدى النساء السوريات، وذلك عبر إزالة الحواجز البنيوية التي يواجهنها على المستويين الوطني والدولي.

ملاحظات ختامية

لم تنجح حتى الآن أي من سبل إشراك النساء المتعددة على اختلاف مددها وتفاوت الرغبة بتوفير الموارد لها. أدى ذلك إلى تقييد النساء بوظائف استشارية غير ملزمة، ودفع مشاركتهن في عمليات السلام والسياسية في سوريا إلى الهامش.

خلال العقد الماضي، احتجت النساء السوريات على تحول دورهن في عمليات السلام والسياسة إلى حضور صوري غير سياسي. لا يأتي احتجاجهن من رفض للسلام بالمحض، إنما هو رفض للسلام الذي يخلو من العدالة. لذلك فهو تعبير عن كفاحهن لإستعادة قوتهن السياسية في مساحات السياسة وصنع السلام الوطنية والدولية التي يسودها تردد حيال الاستماع إلى رؤى النساء السياسية.

السرديات، خصوصاً المحكي والمرئي منها، لها أهميتها في الهيئات الوطنية والدولية. قال لي مبعوث خاص لإحدى الدول الممثلة في محادثات السلام السورية الداخلية:[٨] «لم يكن لدينا، بصراحة، إلا الحد الأدنى من المصداقية عندما ألقينا على الممثلين السوريين محاضرات حول إشراك النساء، وكان وفد المبعوثين كله من الرجال، باستثناء امرأة واحدة». شكّل غياب المبعوثات سردية للجهات الفاعلة محلياً حول الالتزامات الدولية بتمثيل النساء في المناصب السياسية رفيعة المستوى.

علاوة على ذلك، يجب أن تنتقل السرديات المفاهيمية من دول الشمال إلى الدول الأكثر تضرراً بسبب النزاعات، لكي تتطور وتعاد صياغة المصطلحات التقنية والمجردة فيها، إذ تستخدم هذه المصطلحات بفرضيات كبيرة حول معناها وكيفية استخدامها بشكل منفصل عن الواقع. إن (إعادة) بناء معاني مصطلحات مثل «الشرعية» و«المساءلة» و«العدالة» و«الاستدامة» على سبيل المثال، بأسلوب يستجيب للجندر والسلام، يجب أن يكون جهداً محلياً يثري الفروق الدقيقة في الفهم الشائع لها، أو حتى يتعارض معه.

٨ مع الإذن باستخدام الاقتباس مع مجهولية الاسم.

نحن اليوم بحاجة إلى الجرأة الأخلاقية للاعتراف بكل ما لم ينجح في الجهود المبذولة لإشراك النساء السوريات بشكل حقيقي في عملية السلام وضمن الهيئات السياسية التي تمثل مختلف كتل النزاع. منذ عام ٢٠١٢، أُجريت عشرات المحاولات للوساطة والتفاوض، ونُفذت مقاربة واحدة فقط، مع تنويعات مختلفة: إشراك هامشي لمجموعات تضم أشخاصاً متشابهين في عملية مركزية تجري بين أصحاب السلطة.

حان الوقت أيضاً لأن ندرك الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات سياسية نسوية دولية ووطنية. تخلق هذه الإجراءات مساحات تعاونية تخلو من المحسوبيات، وهي من صميم نتائج السلام التعددي. في الواقع، كانت السياسة الخارجية النسوية للسويد، بالإضافة إلى جهات مانحة نسوية أخرى، من قدم الموارد اللازمة لانبعاث الحركة السياسية النسوية السورية. لذلك ينبغي أن يكون الدعم والإنخراط المستمر مع الحراك النسوي السوري وتوفير مساحات لبث القضايا ذات الأولوية لبناء السلام النسوي في سوريا على رأس جدول أعمال السلام.

ما ورد أعلاه يتطلب الصبر وإعادة التعلم وتوفير الموارد الملائمة للسياق بشكل متسق. لقد نقلت إلينا العديد من المشاركات ويلات سياسات التمويل وأجنداته التي تُفرغ نضالهن من أي طموح تحويلي، وتعزز سلطات الأمر الواقع، وتضع حداً لمستوى تطلعاتهن. يجب تحديد نزعات التمويل هذه، ووقفها، واستبدالها بمجموعة الممارسات المختصة بتوفير النسوي للموارد والتي قامت بتطويرها منظمات نسوية في مختلف أنحاء العالم.

أخيراً، هذه الورقة هي دعوة للعمل بجرأة جذرية، وهي تخص جميع الفاعلين في بنى السلام الدولي والوطني والبنى السياسية المعنية بسوريا: جرأة على مواجهة المجهول، جرأة في تيسير نشوء المساحات غير المشروطة للقيادة النسائية في الفكر السياسي وتقديم الموارد له، جرأة على التوقف والتأمل والمشاركة في الخلق والإبداع، وفوق كل شيء، جرأة على الاستماع إلى الحكمة السياسية النسوية لدى النساء السوريات.